http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2170) السنة الثامنة - الجمعة (24) حزيران 2011

مراقبون يعزون تأخر القرار إلى الصراع السياسي والتدهور الامني

النجيفي من واشنطن: مصير القوات الامريكية مرهون بالبرلمان

بغداد / المدى

أكد رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي أن مستقبل ومصير بقاء القوات الاميركية في العراق مرهون باتفاق الكتل السياسية وفق مطلب حكومي يمرر من خلال مجلس الوزراء، ويبقى أمر الموافقة من عدمها بيد اعضاء مجلس النواب.

وقال بيان لمكتب النجيفي:ان" النجيفي اكد على ان الانسحاب بحاجة الى توافق سياسي، خلال لقائه نائب الرئيس الاميركي جوبايدن في البيت الابيض، اثناء زيارته الولايات المتحدة."

واضاف البيان:ان" النجيفي طالب خلال اللقاء بإجراء تحقيق رسمي ومسؤول حول مصير الاصول المالية العراقية والتي تقدر باكثر من (١٧،٥) مليار دولار صرفت من صندوق تنمية العراق في عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٤ وما بعدهما، من دون ان تظهر اي وثائق او مقبوضات تبرر او تثبت نوع وجهة الصرف." مضيفا" ان على الولايات المتحدة تقديم المساعدة بهذا الخصوص".

كما أكد على ان" هناك جهودا تبذل تتمثل بالاجهزة الرقابية المالية في كل من العراق والولايات المتحدة لجمع المعلومات وكشف الملابسات".

وذكر البيان :ان نائب الرئيس الاميركي بايدن اكد على اهمية الزيارة، واصفا في الوقت ذاته الرئيس النجيفي على انه الرابط الاساسي والمهم لمستقبل العراق ونظامه الديمقراطي، كما اشاد بدور وقوة البرلمان العراقي تحت قيادته والذي حاز اعجاب واحترام الشعب العراقي."

وحول مطلب النجيفي بإجراء تحقيق رسمي حول مصير الاصول المالية، جدد بايدن دعمه الكامل لهذا المطلب باعتباره شأنا هاما يخص الاميركيين كما هو بالنسبة للعراقيين، مشددا على اهمية كشف الفساد والمفسدين واخضاعهم للمساءلة القانونية."

واشار البيان:إلى ان الجانبين بحثا الديمقراطية في العراق، وكيفية الحفاظ عليها، وموضوع حقوق الانسان والحريات في العراق، والشراكة، والمصالحة الوطنية، والوضع الامني والخروقات الاخيرة التي حدثت في بغداد وبعض المحافظات، كما تناول الجانبان آخر المستجدات في المنطقة العربية.

على صعيد متصل، قال عضو مجلس النواب عن ائتلاف دولة القانون كمال الساعدي إن الموقف السياسي من الانسحاب الامريكي بحاجة الى وقت ليس بالقصير للتوصل الى توافق بشانه مشيرا الى ان الكتل السياسية سيكون لها موقف موحد وواضح بابقاء القوات او انسحابها والعمل جار لبلورة الموقف لانها قضية مهمة وحساسة للعراق.

واضاف الساعدي لوكالة الصحافة المستقلة إن زيارة رئيس المجلس للولايات المتحدة التي هي لاعب مهم وكبير في الساحة العراقيةينبغي ان توظف لصالح العملية السياسية وتعزيز الديمقراطية واقامة علاقات طيبة مع الجانب الامريكي وحتما ستكون هناك اجندة لهذه الزيارة ونحن بانتظار ما تتمخض عنه وما يطرحه النجيفي للبرلمان حول نتائجها.

وبخصوص اجتماع قادة الكتل السياسية اوضح الساعدي ان مجرد انعقاد اجتماع القادة هو عمل ايجابي والاتفاق على وقف الحملات الاعلانية واعتقد خطوة ايجابية لوقف التداعيات ومن ثم نبدأ بالمعالجات وهناك اجتماع اخر لقادة الكتل نأمل ان يكون الحضور للجميع ونحن متفائلون بوصولنا الى حل للمشاكل العالقة بين بعض الاطراف.

من جانبه، قال عضو مجلس النواب عن التحالف الوطني حسين الصافي إن الكتل السياسية متفقة على ان قرار الانسحاب الامريكي من عدمه لا يخص جهة او شخصية معينة مشيرا الى إن هذا القرار لايمكن ان تتخذه كتلة سياسية او ان يتخذه قائد ما لا بالسلطة التنفيذية ولا بالسلطة التشريعية. واضاف الصافي عندما يجلس الفرقاء السياسيون ويتناقشون بهذا الامر بموضوعية يخرجون بالصورة التي تخدم البلد وهذا مانصبو اليه ونتوقعه لان الازمات تؤدي في نهاية المطاف للخروج بقرار وطني وسيكون القرار ايجابيا في كل الاحوال لانه مبني على اساس من الحوار.

واشار الى إن القرار بالانسحاب من عدمه لن يكون قرارا الرئيس الوزراء وحده لان كثيرا من الامور تحتاج الى دراسة والقيادات السياسية عندما تجتمع يكون قرارها واحدا ووطنيا فالقرار الوطني يحمي الجميع بسلبياته وايجابياته.

وبخصوص اجتماع قادة الكتل السياسية اوضح الصافي ان الاجتماع كان له اهمية كبيرة لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين على خلفية الازمة الاخيرة بين علاوي وائتلاف دولة القانون ، وانه اجتماع جيد ونرحب بكل المبادرات بل نحن المبادرون لتقريب وجهات النظر.

وشدد الصافي على ان العراق يحتاج الى تكاتف كتله وابنائه جميعا وكل الكتل السياسية هم ابناء العراق واهم مقررات اجتماع الامس وقف الحملات الاعلامية السلبية بين الكتل السياسيةمن اجل تهدئة الاوضاع والمحافظة على وحدة الصف الوطني والعراق امامه قرارات مهمة وتحتاج الى توحيد في الرؤى الحقيقية والمواقف الرسمية من اجل اخراجه من ازماته.

ومن المقرر ان يعقد قادة الكتل السياسية اجتماعا اخر قريبا لمناقشة مستجدات الاوضاع السياسية ومسالة الانسحاب الامريكي من العراق.

وعزا معنيون ومراقبون الخلافات والمواقف تجاه مستقبل بقاء القوات الأمريكية إلى التصعيد الأمني الذي شهدته العديد من المدن والمحافظات في العراق، وضعف قدرات المؤسسة الأمنية، فضلا عن الصراعات السياسية.

وقال قاسم حسن، وهو ضابط سابق إن "كل من يعتقد بان الأمريكيين يريدون تأسيس جيش عراقي نظامي مسلح بشكل جيد وله قدره على مواجهة الأخطار الخارجية فانه واهم ولا يعرف كيف يقرأ الواقع السياسي"، مبينا أن "ذلك يتقاطع والمشروع الأمريكي الذي جاءت من اجله الجيوش الى العراق".

وأوضح حسن أن "تدمير البنية العسكرية للجيش العراقي وإنهاك قواه بشكل نهائي يعد في مقدمه الأهداف التي يريدها أعداء العراق"، معتبرا أن "ذلك جزء من نوايا دول الإقليم التي تفكر بمصالحها المستقبلية قبل ان تفكر بمصالح العراق وشعبه".

وعن الحلول التي يمكن أن يركن إليها العراقيون، يقول الضابط في الجيش العراقي "الحل يكمن في أن يتولى عراقيون مخلصون بعيدون عن المحاصصة البغيضة ولا هم من وزراء الصدفة، مسؤولية بناء القدرات الأمنية للمؤسسة الأمنية من جديد والاعتماد على حلفاء لهم باع في هذا المجال"، وأردف "كي نكون واقعيين ولا نسرف في الخيال كثيرا فان المؤسسة الأمنية الحالية غير قادرة على حماية العراقيين من الأخطار وستبقى كذلك طالما هي مؤسسة غير مستقلة ومستقبل البلاد مجهول بعد خروج الأمريكيين المزعوم".

"خذوا العراق ودعونا نعيش بسلام"، بهذه العبارة علق الضابط المتقاعد في الجيش العراقي حسن البياتي على موضوع مستقبل العراق وآفاقه الأمنية المطروحة للمناقشة على إحدى صفحات موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

البياتي الذي قال انه أفنى عمره في خدمة العراق يلقي باللائمة على الخلافات الدائرة بين القوى السياسية العراقية بشان التمديد لبقاء القوات الأمريكية في العراق بموجب الاتفاقية الأمنية الموقعة بين البلدين، معتقدا بان" التدهور الأمني الذي تشهده بعض المدن العراقية سبب الخلاف حول هذا الموضوع".

ويحمل الضابط السابق "الطبقة السياسية مسؤولية ما يجري في البلاد من أحداث أمنية"، وأوضح أن "السياسيين باتوا يعرفون كيف يتعاملون مع الأوضاع الأمنية وفق مصالحهم الخاصة"، لافتا إلى أن "شرائح عديدة من المجتمع العراقي تبدي مخاوفها من إمكانية أن يشهد الملف الأمني تراجعا خطيرا لاسيما في الأيام القادمة بعد اشتداد التنافس على موضوع الوزارات الأمنية".

من جانبه اعتبر المحلل السياسي إسامة الحسني أن الخلاف حول إمكانية تمديد بقاء القوات الأمريكية "وصراع ما يعرف بالإرادات هو اصل الخلاف الحاصل في الواقع العراقي"، وقال إن "المشكلة الحقيقية تكمن في ان المواطن البريء هو من يدفع فاتورة تصفية الحسابات هذه".

وأضاف الحسني "اعتقد عدم تمكن القوى العراقية من الاتفاق حول تسمية الوزراء الامنيين هو جزء من مخطط يراد منه الوصول بالبلاد والعباد الى هذه الحالة الأمنية المتدهورة"، وزاد "لم نلمس من السياسيين أي حرص على مستقبل هذه البلاد، بل أن الحرص والتنافس السياسي ينحصر فيما يحصل عليه المتنافسون من مكاسب سياسية لهم ولأحزابهم، والسبب في هذا التنافس هو غياب الوطنية في أجندات اغلب الطبقات السياسية".

وأوضح الحسني "انا كمراقب لما يجري في العراق من تداعيات أمنية وسياسية لم اعد امتلك بارقه أمل في إمكانية تحسن ظروف البلاد خلال المراحل القادمة، لعدم وجود قيادات سياسية حريصة على مستقبل البلاد"، لافتا إلى أن الفترة المنصرمة "لم تعكس طبقة سياسية تتمكن من قيادة العراق نحو الاستقرار".

وتسود خلافات منذ نحو أربعة أشهر حول المرشحين للحقائب الأمنية التي ما تزال شاغرة وخاصة حقيبتي وزارتي الداخلية والدفاع، إذ أن الأولى من حصة التحالف الوطني والثانية من حصة ائتلاف العراقية بشرط منحها لمستقلين، لكن كل طرف يرفض مرشحي الطرف الآخر.

وشهدت بعض مناطق العراق مؤخرا تدهورا امنيا ملحوظا، لاسيما تفاقم ظاهرة الاغتيالات باستخدام أسلحة كاتمة للصوت، والتي تستهدف في الغالب كبار ضباط ومنتسبي الجيش والشرطة، إضافة إلى الموظفين الحكوميين، رغم الانتشار الكثيف لقوى الأمن، وكثرة نقاط التفتيش والدوريات، فيما يقترب موعد انسحاب الجيش الأمريكي من العراق المقرر نهاية العام الجاري وفقا للاستراتيجية الموقعة بين بغداد وواشنطن.

ويشير المحلل السياسي حاتم العابدي إلى أهمية أن يكون المواطن "مطلعا على ما يجري بشان مستقبل العراق لاسيما الأمني منه"، وقال "ليس عيبا أن نقول بان بلادنا مازالت بحاجة لحماية خارجية، فهو أفضل من استمرار حالات العنف الدموي".

وبحسب العابدي فإن" بقاء هذا الوضع الأمني مترديا كما هو عليه الآن سيفقد المواطن ثقته بالمؤسسة السياسية وحرصها الذي يجب ان يكون في سلم أولوياتها"، وخلص بالقول إن "المجاميع المسلحة تستفيد من حالات الإخفاق التي تظهر في عمل الأجهزة الأمنية، إضافة الى الخلاف السياسي بما يكثف من هجماتها ضد الأمنين".

البلاد تتحول الى ممر لنقل المواد من إيران إلى الشرق الأوسط

المخدرات تغزو العراق.. والسلطات تفكر بحرب مضادة

متابعة/ المدى

لعل ما ينشر من تقارير بشأن اتساع رقعة تعاطي المخدرات في العراق أو ما تتناوله تلك التقارير من تحول العراق الى ممر لنقل المخدرات من ايران باتجاه الدول العربية دفع الحكومة الى اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من التعامل بها وهي ما يصفها البعض بالخطوات المتأخرة.

فقبل عام ٢٠٠٣ كان العراق يصنف على انه ضمن البلدان التي تتميز بعدم وجود المخدرات والذي يعود الى القوانين الصارمة التي كانت تطبق ضد كل من يثبت تورطه بنقل أو تعاطي المخدرات، لكن بعد عام ٢٠٠٣ وخلال سنوات تردي الوضع الامني اتخذت بعض عصابات المخدرات للأراضي العراقية منطقة عبور للمخدرات من دول الشرق (تحديدا أفغانستان وباكستان وإيران) باتجاه الخليج العربي والجزيرة العربية ودول حوض البحر الأبيض المتوسط والى أوروبا، وبرز مؤخرا تهديد خطر بإمكانية تحوّل العراق من مجرد ساحة للعبور إلى منطقة للطلب والاستهلاك والزراعة، وهو الذي دفع الحكومة الى وضع معالجات عاجلة له.

وزارة الزراعة نفت التقارير التي اشارت الى وجود مزارع لنباتات مخدرة مثل الخشخاش، والداتورة، وغيرها، وأكدت ان لجنة مختصة عالية المستوى شكلت للمراقبة الدقيقة لجميع الحقول في المحافظات.

وفي هذا الاطار يقول الوكيل الفني لوزارة الزراعة مهدي ضمد لوكالة (بغداد بوست)، إن "الامانة العامة لمجلس الوزراء شكلت لجنة برئاسة وزارة الزراعة وعضوية وزارتي الصحة والتعليم العالي للتأكد من التقارير التي تثار بشأن وجود بعض المزارع لنباتات مخدرة في عدد من المحافظات"، مشيرا الى أن "اللجنة وبعد دراسة ميدانية لغالبية المحافظات رفعت توصياتها الى الامانة العامة لمجلس الوزراء وعلى أثرها عممت وزارة الزراعة الى جميع مديرياتها في المحافظات بمتابعة الموضوع ميدانيا".

ويوضح ضمد أن "النتائج الاخيرة التي تم الحصول عليها أثبتت عدم وجود مزارع للنباتات المخدرة وأن ماتم العثور عليها هي نباتات طبيعية تم اتلافها فورا وإدخالها في سجلات خاصة".

ويشير ضمد المكلف برئاسة لجنة تقصي الحقائق حول انتشار مزارع النباتات المخدرة أن "الوضع في العراق من ناحية زراعة النباتات المخدرة مسيطر عليه".

وبالرغم من ان المسؤولين في وزارة الزراعة يؤكدون السيطرة على زراعة النباتات المخدرة، الا ان وزارتي الصحة والداخلية غير قادرتين على إيقاف المتعاطين للمواد المخدرة.

ففي مسح اجرته وزارة الصحة عام ٢٠٠٨ وشمل عشر محافظات تم تسجيل (١٤٦٢) حالة ادمان، وبلغ عدد الذكور منهم (١٤١٠) فيما بلغ عدد النساء (٥٢) وقد وزعت الحالات بواقع (٦١) حالة ادمان تحت عمر ١٧ سنة و١٤٠١ فوق عمر ١٧ سنة فيما بلغت حالات الرقود ١٨٠ حالة فقط.

وسجلت محافظة بغداد اعلى نسبة حيث بلغ عدد المدمنين ٤٦٨ حالة منها ٢٦ حالة من الاناث تلتها ثانيا محافظة البصرة ٣٢٩ حالة ادمان والنجف ثالثا ٢٤٩ تلتها المحافظات الباقية.

ويعد الادمان الدوائي هو المشكلة الاكبر في العراق، حيث بلغت ٧٤٪ يليه الادمان الكحولي بواقع ٢٤٪ والحشيش بواقع ١،٤٪

فالتقارير العالمية تؤكد أن العراق لم يعد محطة "ترانزيت" للمخدرات ، بل تحول إلى منطقة توزيع وتهريب، وأصبح معظم تجار المخدرات في شرق آسيا يوجهون بضاعتهم نحو العراق، ومن ثم يتم شحنها إلى الشمال، حيث تركيا والبلقان وأوروبا الشرقية، وإلى الجنوب والغرب، حيث دول الخليج وشمال أفريقيا.

ولعل ما ذكرته التقارير الدولية بأن محافظة البصرة تعد مركز المرور الرئيس للمواد المخدرة أكدته الجهات المسؤولة.

واكد رئيس اللجنة الامنية علي غانم المالكي في مجلس المحافظة إن "محافظة البصرة كانت منذ زمن النظام السابق ممرا للمخدرات، على اعتبارها انها تمتلك حدوداً طويلة مع عدة دول منها ايران"، مشيرا الى أن "النظام السابق قام بعد حرب الخليج بتهريب المخدرات الى الكويت لتدمير الشعب الكويتي وهذه موثقة لدينا".

واوضح المالكي أن "القوات الامنية في محافظة البصرة اعتقلت مطلع الشهر الجاري شخصا كان ملقى على شاطئ المياه الاقليمية العراقية وتبين انه افغاني الجنسية ويمتهن تجارة المخدرات".

وتابع المالكي أنه "على مستوى محافظة البصرة لاوجود لتجارة المخدرات او تعاطيها".

وتعترف منظمة الشرطة الدولية (الانتربول) بان ما يضبط في العالم (من أنواع المخدرات) لا يشكل سوى ١٠٪ من الحجم الحقيقي لتداول المخدرات، وتفرعت عنها جرائم خطيرة مثل (غسل الأموال) و(الجريمة المنظمة) و(الاتجار بالأسلحة) و(الإفساد الإداري) و(تزوير الوثائق) وغيرها من الجرائم الخطيرة المرتبطة بتجارة وتهريب وتصنيع المخدرات، وأصبحت تجارة المخدرات أحد أبرز مصادر تمويل النشاطات الإرهابية.

عضو في رئاسة البرلمان يعرقل إسقاط الجنسية

متابعة/ المدى

اتهم النائب المستقل في مجلس النواب الشيخ صباح الساعدي احد اعضاء هيئة الرئاسة في البرلمان بتأخير إحالة مسودة قانون لإسقاط الجنسية الأجنبية عن كبار المسؤولين في الحكومة الى اللجنة القانونية لتأخذ طريقها الى التشريع.

وقال الساعدي في تصريح صحفي، ان هذه المسودة وقع عليها اكثر من ٨١ نائبا بينما هي تحتاج الى ١٠ نواب فقط،مشيرا الى انه بمتابعتنا لهذا الموضوع وبعد تقديمها الى رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي ظهر ان احد اعضاء هيئة الرئاسة في المجلس يؤخر احالة هذه المسودة الى اللجنة القانونية لتأخذ طريقها الى التشريع.واعرب عن اعتقاده بأن من الطبيعي جداً ووفق السياقات المعمول بها ان هيئة الرئاسة ورئيس مجلس النواب يقوم بإحالة مقترح القانون الى اللجنة القانونية التي بدورها تقوم بعرضه للقراءة الاولى وبعد ذلك يتم التصويت عليه بعد قراءته للمرة الثانية ومناقشته. وتابع الساعدي ان تأخير إقرار مثل هذا القانون بهذا الشكل معناه ان هناك بعض الاشخاص ممن يحملون الجنسية الاجنبية الثانية اضافة الى الجنسية العراقية وهم مسؤولون كبار في الدولة يريدون ان لايشرعوا مثل هذا قانون حتى لايكونوا ملزمين باسقاط الجنسية الثانية.

وبين اننا قلنا لنائب رئيس مجلس النواب الذي اعترض على هذه المسودة اذا لم توافقوا على احالتها الى اللجنة القانونية سنكشف ذلك للراي العام ليعرف من يعطل تشريع القوانين المتعلقة بالمسؤولين ذوي الجنسية المزدوجة، وخصوصا اننا نرى ان كثيرا من المسؤولين الموجودين الان لهم جنسيات مزدوجة وكلما وجهنا تهمة لاحد منهم سواء كانت فسادا او غيرها استخدم جنسيته الاجنبية للهروب خارج العراق.

وكان الساعدي قد عرض مسودة القانون في احد المؤتمرات الصحفية لإسقاط الجنسية الأجنبية عن رئيس الجمهورية ونوابه،ورئيس الوزراء ونوابه،ورئيس البرلمان ونوابه، ورئيس مجلس القضاء الأعلى وأعضائه.

وأضاف أن القانون يشمل أيضا رئيس محكمة التمييز وأعضاءها،وأمناء الأحزاب السياسية والهيئات السياسية لتلك الأحزاب ورؤساء الهيئات المستقلة والمحافظين ونوابهم وأعضاء مجالس المحافظات والسفراء والقناصل،مشيرا إلى أن القانون يشمل قادة الفرق في القوات المسلحة.

وتابع الساعدي أن مسودة القانون تنص على أن يطلب من المشمولين إسقاط جنسيتهم الأجنبية خلال مدة ٣٠ يوما من تشريع القانون،مؤكدا أن القانون اشترط إسقاط الجنسية عن المرشحين للمناصب قبل تسلمهم مهامهم.

وأشار النائب المستقل إلى أن مسودة القانون أكدت على حق مجلس النواب بإقالة المسؤول إذا لم يلتزم ويسقط جنسيته الأجنبية خلال الفترة التي اقرها القانون.